

نظرية «نهاية التاريخ» وموقعها في إطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد

تأليف: محمد سيف حيدر النقيد
الناشر: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية

مقدمة:

خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، سادت الساحة الأمريكية حالة من الارتباك الفكري و"فقدان اليقين النظري" بشأن مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة، وعلى الرغم من حالة التآكل التي كانت تعيشها الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي (قبل انهياره في عام 1991)، فإن ثمة أطروحات ودراسات قد أخذت في الراجح والانتشار تؤكد تراجع المكانة العالمية للولايات المتحدة، وتنبأ بانحطاط القوة الأمريكية العظمى وانهارها "الحتمي". في هذا الجو الملبد بغيوم "التشاؤمية الثقافية" بحسب تعبير آرثر هيرمان، نشرت مجلة ذي واشنطن كوارترلي الرصينة في شتاء عام 1990 مقالة لافتة للانتباه لجريجوري فوستر، وهو أحد الباحثين الاستراتيجيين الأمريكيين، شكا فيها أن الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية ذات منهج محدود. إنه منهج تجريبي وبراجماتي وبلا نظرية، ولا يخرج عن إطار الخبرة في "إدارة

● ينشر بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الأزمات" وعن خطط السياسات اليومية والمرحلية. وانطلاقاً من هذا النقد، دعا فوستر إلى إبداع نظرية جديدة للاستراتيجية الأمريكية، نظرية مؤسسة على المفاهيم الفلسفية. ولم يمض وقت طويل (أقل من عامين)، حتى ظهرت، أو بتعبير أكثر دقة، تبلورت النظرية التي طالب بها فوستر. ووسط مظاهر الدهشة والذهول وعدم القدرة على التنظير - على حد تعبير وارن فيلبس - ثمة حجر كبير يقذف فجأة في بركة الفكر الأمريكي الراكدة، وفي مستنقع الأيديولوجيات التقليدية البالية.

ففي عام 1992 أصدر المفكر الأمريكي، ذو الأصول اليابانية، فرانسيس فوكوياما كتابه الذائع الصيت نهاية التاريخ وخاتم البشر الذي طور فيه أفكاره النظرية حول "نهاية التاريخ"، التي سبق أن وضع خطوطها الأولى في صيف عام 1989 في مقالة شهيرة حملت ذات العنوان ولكن بصيغة تساؤلية حذرة، نشرتها مجلة ذي ناشيونال إنترست اليمينية المعروفة.

ورغم أن فكرة نهاية التاريخ لم تكن فكرة جديدة وخصوصاً في الساحة العقائدية والفكرية والفلسفية، فإن الوضع العالمي في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ساهم بقوة في إذكاء الجدل حولها. فقد شرع النظام الدولي القديم بالانهيار وبدأ يبرز "نظام عالمي جديد"، وبخاصة بعد أن أخذت المنظومة الاشتراكية في التفكك والتحلل، وبعد أن اتسعت موجة التحول الديمقراطي لتشمل معظم بقاع العالم. كما أن معالم ما بات يعرف بـ "العولمة" كانت قد أخذت في الظهور بشكل أكثر كثافة من ذي قبل، بحيث أصبحت فكرة التجانس أكثر واقعية وقبولاً.

على أن ذلك الجدل الذي رافق نظرية فوكوياما، على كثرة أطرافه، تعامل معها في كثير من الأحيان بخفة وبساطة مالت (عند البعض) إلى التسطيح، مما حدا بمعظم منتقدي النظرية إلى إطلاق أحكام جاهزة واستنتاجات أفرغتها من مضمونها، وأفقدتها تالياً الكثير من دلالاتها وأبعادها المهمة. ولعل من أهمها إجمالاً، أنها نظرية فلسفية/سياسية "مؤلفة بعناية تنهل من مرتكزات الفكر السياسي الأمريكي... وتعتمد المحاجة الفكرية في منهج استنباطي مركب"، بحيث تزوج بين السياسي والأيديولوجي والفلسفي، مسقطه نتاج هذا التزاوج على الواقع المعاصر في امتداداته المختلفة وسياساته المتباينة في محاولة لتفسير ما جرى، وما يجري، واستشراف ما سيجري على الصعيد الكوني.

أكثر من هذا، بات الكثيرون ينظرون إلى "نهاية التاريخ" باعتبارها نظرية نموذجية هدفها التأصيل الفكري لسياسة واشنطن الخارجية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويتعاملون معها

على هذا الأساس، إلا أن هذه النظرة في المحصلة ظلت قاصرة إذ لم تتكئ على تقعيد علمي متين منهاجي وشامل.

أخذت هذه الدراسة على عاتقها عبء محاولة تجاوز هذا القصور، ومن ثم فحص وتمحيص تلك الدعاوى والعمل على وضع قواعدها علمياً ومنهجياً، بحيث توضع نظرية "نهاية التاريخ" في إطارها الصحيح دون تهويل أو تهوين، وبما يعطيها حقها من التحليل والتقييم والنقد في نسق أكاديمي صرف.

وبناءً على هذا، فإن الدراسة تذهب من جهة إلى أن ثمة رابطاً علائقياً بين نظرية فرانسيس فوكوياما حول "نهاية التاريخ"، وبين الأجواء والأفكار التي صاحبت وصاغت وروجت المفهوم الأمريكي "للنظام العالمي الجديد". ومن جهة ثانية، تذهب إلى أن هذه النظرية (الأمريكية المنشأ والتأثير) أدت - وماتزال - دوراً في صياغة ورسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الداخلة في نسيج النظام العالمي الجديد، خصوصاً بعد أن تجاوزت الفضاء الفكري الأمريكي، محدثةً صدى عالمياً وجدلاً فكرياً صاحباً تباينت آراء المساهمين فيه بين مؤيد ومعارض ومتحفظ حتى اليوم.

وإجمالاً، فإن الباحث يفترض في هذه الدراسة أن ثمة تلازماً و"اعتماداً متبادلاً" لو جاز التعبير، بين العناصر الثلاثة التي تشكل عمودها الفقري: (نظرية نهاية التاريخ، والنظام العالمي الجديد، وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل هذا النظام)، وذلك في ضوء الملاحظة الجديرة التي تشير إلى أن الأفكار التي تسود عالمياً لا تؤثر، نسبياً أو كلياً، في سياسات بلد ما (ما بالنا إذا كان هذا البلد هو القوة العظمى الوحيدة في العالم)، إلا حين يكون هيكل النظام الدولي والعلاقات الدولية موافقاً، أي متقبلاً ومشجعاً على وجود مثل ذلك التأثير.

ويحدد الباحث أهداف الدراسة على النحو التالي:

- مقارنة نظرية "نهاية التاريخ" ومحاولة تأصيلها من خلال تحليل مضمونها ومسوغاتها الفلسفية والواقعية، بالإضافة إلى استعراض تصوراتها المجردة للمتغيرات الرئيسية في النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة.
- التعرف على الممهدات/المعطيات الفكرية والسياسية للنظرية، بالإضافة إلى ردود الفعل التي استثارته على الساحة العالمية.
- الإحاطة، قدر الإمكان، بموقع وبأثر النظرية - أو استنباط مؤشرات على الأقل، حول

أثرها المحتمل - في رسم وصياغة توجهات الولايات المتحدة الأمريكية، السياسية والاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز نظام عالمي جديد. صحيح أن الذين يصنعون السياسة الخارجية ويحملون عبء إدارتها، وبخاصة أولئك الذين يقبعون في واشنطن، عادة ما يستبعدون المنظرين الأكاديميين، ويحملون في الغالب بغف عليهم بسبب دعاواهم العلمية وتظيهرهم المجرد، ولكن - وكما يجادل ستيفن والت ببصيرة نافذة - فإن "هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين عالم النظرية المجرد وعالم السياسة الحقيقي، فنحن نحتاج إلى النظرية لكي نفهم سيل المعلومات الذي ينهمر علينا كل يوم، بل إن صنّاع السياسة الذين يزدرون هذه النظرية يجب أن يعتمدوا على أفكارهم الشخصية (غير المعلنة عادة) المتعلقة بكيفية تسيير العالم من أجل أن يقرروا ماذا يفعلون، إذ من الصعب صناعة سياسة جيدة إذا كانت المبادئ الأساسية التي تحكمها متصدعة، تماماً كما هو صعب بناء نظريات جيدة دون معرفة الكثير عن العالم الحقيقي".

على أن ازدراء صانعي السياسات "لنظرية" لا يعني - بأي حال - أنهم يهملونها كلية ولا يأبهون بها (خصوصاً إذا كانت من ذلك النوع الذي يثير جدلاً واسعاً وضجيجاً لا ينتهي)، فالثابت أن هؤلاء لا يتورعون حتى عن استخدام نظريات مشكوك في صحتها مادامت مواتية لهم سياسياً وأيديولوجياً. ولعل السبب وراء ذلك، يعود إلى أن التنظير السياسي إنما ينطلق، في الأساس، من مبادئ أولية أيديولوجية ليست بالضرورة نتيجة حساب العقل، بمعنى أنه جزء من الأطر الأيديولوجية السائدة التي تشكل مدركات صانع السياسات، وتتبلور فيها رؤيته للعالم.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من ناحيتين؛ الأولى أهمية النظرية التي تقاربها، فنظرية "نهاية التاريخ" تمتلك لأسباب عديدة أهميتها وجديتها، وإلا لما استدعت طوال الفترة الماضية، وحتى هذه اللحظة، سيلاً من الكتابات والقراءات والمساجلات. وكما يبين علي حرب، فإن "مقولة فوكوياما تفرض نفسها وتمارس سلطتها، حتى على الذين ينكرون أهميتها، بقدر ما تشغلهم بها أو تحملهم على الاشتغال عليها بنقدها والكتابة عنها". وبغض النظر عن كون نظرية "نهاية التاريخ" صحيحة أو خاطئة، فهي - على كل حال - لا تفقد أهميتها، وبالتالي قدرتها على التأثير. وكما يشرح حرب أيضاً "ليست الأفكار المهمة هي التي تمتلك فقط القدرة على الشرح والتفسير... وهذا شأن مقولة فوكوياما. إنها مهمة قدر ما تستدعي من القراءات والمساجلات. قد لا تكون فكرة فلسفية خارقة كأفكار ديكارت أو هيغل أو هيدجر. وربما لم يرد صاحبها لها أن تكون كذلك. ولكنه في طرحه لها قد وظّف خبراته ومعارفه الفلسفية والعلمية

بصورة مثمرة ولامعة، وإلا لما استدعت كل هذه المناقشات من قبل أهل الفكر والفلسفة". إلى ذلك، أخذت النظرية أهميتها، من مكانة صاحبها المرموقة علمياً وسياسياً وأثره النافذ الذي يبدو جلياً، سواء من خلال الأخذ عنه أو الهجوم عليه، وكذلك من طبيعة وظروف اللحظة التي انبثقت فيها، وقد لوحظ، في هذا الصدد، أن "المرحلة التاريخية التي تستقبل فيها الأفكار هي التي تعطيها وزناً تفاعلياً أو تواصلياً"، وربما تكون نظرية "نهاية التاريخ" من الأمثلة البارزة على مصداقية ودقة هذه الملاحظة.

وتكمن أهمية الدراسة هذه من ناحية ثانية، في كونها تتعرض بشمول وعمق لنظرية "نهاية التاريخ" من حيث تأثيرها الفعلي والملموس في توجيه دفة الاستراتيجية الأمريكية"، في حقبة ما بعد الحرب الباردة ونظامها العالمي الناشئ الذي باتت الأحادية القطبية من أهم ملامحه وأبرز مزاياه.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تفرعت بدورها إلى عدد متفاوت من مباحث والفقرات. وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: ويمثل الإطار النظري للدراسة، ويقارب فيه الباحث مفاهيم النظرية، والنهاية، والتاريخ، والنظام العالمي الجديد.

الفصل الثاني: فيعرض نظرية "نهاية التاريخ"، موجزاً أهم محتوياتها ومسوغاتها، وكذلك تصوراتها المجردة للمتغيرات الرئيسية في النظام الدولي الراهن. وقبل هذا كله يتناول أهم المعطيات والممهّدات الفكرية والسياسية التي أفضت إلى ظهور النظرية وتبلورها لاحقاً.

الفصل الثالث: يتناول بالتحليل والتقييم موقع النظرية وأثرها (الصريح أو المضمّر) في رسم وصياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بنشر الديمقراطية الليبرالية في ظل النظام العالمي الجديد، بحيث يخلص الباحث في الختام إلى إثبات أو نفي المزاعم المتواترة حول تراجع نظرية "نهاية التاريخ" وسقوطها، وذلك في ضوء ما توصلت إليه الدراسة ذاتها.

ويذهب الباحث إلى القول أخيراً، بأن هذه الدراسة لا تزعم أبداً أنها تمكنت بصورة حاسمة ومطلقة من كشف وتحديد طبيعة وحدود الأثر الذي أوجدته النظرية موضع الدراسة في مجال رسم وتشكيل السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، فالموضوع بالطبع أعقد من هذا بكثير. ولكن الدراسة - وهي اجتهاد صاحبها أولاً وأخيراً - حاولت تتبع واستخلاص مؤشرات محددة وواضحة حول ما أحدثته النظرية من أثر في الخطاب السياسي والاستراتيجي الأمريكي،

ورؤية صانعي السياسات في واشنطن لطبيعة التغير الحادث في "نظام عالمي جديد" تبدلت فيه الأولويات والعداوات والتحالفات.

وبالنتيجة، لا تقدم هنا دراسة لآليات صنع القرار الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، ولا دراسة لتأثير موازين القوى السياسية فيها، وإنما نكتفي بتناول جوانب معينة في توجهات واستراتيجيات الفعل السياسي الأمريكي المعلن، من دون التوغل كثيراً في جدلية التناقضات، الموجودة بالفعل، بين حقلين/مستويين للخطاب السياسي والممارسة العملية باعتبارها أمراً مسلماً به من قبل معظم الباحثين والمتابعين للسياسة الخارجية الأمريكية.